

همّ له إلا الاستفادة الشخصية. ولا يجوز لوزارة أو ولاية أو بلدية، سيدي الرئيس، أن تمول بأموال الدولة والشعب جمعيات أو منظمات أو حتى أشخاص تحت غطاء جمعيات لتهدر من غير إنتاج حقيقي وخدمة حقيقية للمجتمع. وإن مراجعة دقيقة لهذا الموضوع تؤسس، سيدي الرئيس، لمجتمع مدني مفيد يساهم في نجاح برنامج حكومتكم.

3- إن المساواة بين التجار والمستوردين في التعامل والحماية شرط أساسي لاستعادة ثقة المستثمرين. لكن ما رأيانه من الجمارك الجزائرية، التي أصدرت تعليمات بتاريخ 4 جوان 2000 بإخضاع السلع الواردة من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لإعادة التقييم دون غيرها، لا تفسير له إلا حماية السلع الواردة من جهات أخرى وحماية (باروناتها) وأضع سطرين تحت هذه العبارة. فلماذا هذه الخدمات المجانية لبعض الجهات والدول؟ إن استمرار مثل هذه الممارسات لا يسمح بنجاح أي برنامج.

4- المجال الإعلامي: إن غياب الحصص السياسية المتنوعة في وسائل الإعلام الثقيلة يجعل شعبنا عرضة لتوجيه القنوات الأجنبية. والحل، سيدي الرئيس، ليس في شتم هذه القنوات الفضائية، فهذا حل الضعفاء، وإنما في إيجاد حصص سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر عن تركيبة المجتمع الجزائري التعددية وتفتح على الآخر، حتى يكون التلفزيون الجزائري متألقا ويكون شعبنا به مرتبطا. وبهذا ينجح برنامجكم، سيدي الرئيس.

5- وددت أن يتناول برنامجكم، سيدي الرئيس، قضية فلسطين والقدس، فهي جزء من ثوابتنا وعقيدتنا وتاريخنا ونحن -الشعب الجزائري- الذين ورثنا النضال والجهد، وعرفنا معنى الاحتلال والاستعمار. فالوفاء عامل في نجاح البرامج.

6- إن سياسة التقشف، التي تبدأ من الأعلى، هي سر نجاح أي برنامج حكومي. من هنا أَدعو إلى التوقيف النهائي لعملية التكفل الطبي في الخارج؛ لأن كثيرا من المستفيدين يمكن أن يعالجوا بإمكانياتهم الذاتية، أما المواطن البسيط فلا يشعر -غالبا- بهذا الامتياز. وإذا أوقفنا، سيدي الرئيس، العلاج بالخارج سنة واحدة فقط يمكننا بناء مراكز صحية راقية بدعم القطاع الخاص

سيدي الرئيس، إذا كان هذا الأمر قد صدر -حقيقة- عن السيد الوزير فالمعقول أن يطبق على مستوى كل الوطن وليس على ولاية أو جهة معينة فقط. ولقد كلفنا المعنيون بالأمر بإبلاغكم أنهم يرحبون بهذا الأمر إذا كان تطبيقه عاما يشمل الجميع أما إذا كان تطبيقه في ولاية مستغانم فقط فهم يرفضونه تماما، مع الإشارة إلى أن سائقي سيارات الأجرة لهذه الولاية لم يصبح من حقهم التوقف هنا عند المحطة مثل باقي سائقي سيارات الأجرة للولايات الأخرى، ويبقى سبب ذلك مجهولا. ولذا أطلب من سيادة الوزير المعني إجراء تحقيق في ذلك لإقناع هؤلاء. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد تشوكة. وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم شريف.

السيد نصر الدين سالم شريف: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

لا يمكن أي برنامج سياسي، مهما كان جيدا، أن ينجح إلا إذا وجد جهازا بشريا شفافا كفئا مقتنعا به، ووجد الآليات الضرورية لتجسيده. وفي هذا الإطار ورغم ما يتميز به برنامجكم سيدي رئيس الحكومة، من روح عملية فإنني أسمح لنفسي بتقديم الملاحظات الآتية إليكم:

1- إن عملية جراحية عميقة تمس الجهازين البشري والتنظيمي المسيرين لمؤسسات الدولة، تصحح الوضعية وتبتر أمراض الجهوية والعروشية والرداءة والرشوة، هي الشرط الأساسي والوحيد لنجاح برنامجكم، سيدي الرئيس.

2- إن الدولة الحديثة هي التي تبني على مجتمع مدني مفيد وليس على أساس مجتمع مدني انتهازي مستفيد لا

التي يتمنى المواطن الخوض فيها والسرعة في إيجاد الحلول لها. كما وجدته لم يترك صغيرة ولا كبيرة من الصعوبات والمتاعب والمعاناة، التي أثقلت كاهل المواطن، إلا وقد أشار إليها بكل تفصيل. وهنا صار يتردد في مخيلتي المثل الشعبي القائل: "الأول ما خلى للتالي ما يقول"، وبعدها اقتنعت بألا أتدخل بتاتا لولا أن السيد رئيس الحكومة حفزني وفتح لي باب الشهية للنقاش والمساهمة عندما قال "مهما حاولت أنا وجميع أعضاء حكومتي الوصول بهذا البرنامج، أثناء تحضيرنا له، بلوغ درجة الكمال ما استطعنا الوصول إلى ذلك لأنه من عمل البشر وعمل البشر، لا يخلو من النقصان مهما بلغ درجة الكمال". وعندها فقط قررت التدخل والمشاركة، ولو بجزء قليل، في إثرائه لنحاول جميعا الاقتراب به أكثر فأكثر إلى درجة التكامل والكمال. ومن هنا، سيادة الرئيس، أراني مضطرا إلى أن أشير إلى بعض الملاحظات:

1- معارضتي الشديدة لمواصلة التمادي والخوض في خصوصية المؤسسات العمومية، التي شرع فيها منذ سنوات غير أنها ما استطاعت أن تحقق إلى حد الآن الأهداف والنتائج المرجوة منها؛ لأنه من الأكيد -في نظري- أن نجاح المؤسسة أو إفلاسها لا يكمن في أنها خاصة أو عمومية بل يكمن في كفاءة ونزاهة الإطارات التي أوكلت إليها مهمة التسيير ومسؤوليته. فقد أهملنا -فعلا وحقا- الرقابة الشديدة والصارمة على التسيير والمسيرين وكذا التطبيق الأمثل لمبدأ الجزاء والعقاب؛ لأن تطبيق هذا المبدأ الصحيح هو من أهم العوامل، إن لم أقل العامل الوحيد، في سر نجاح المؤسسة الخاصة والعكس صحيح.

2- لقد ورد التقسيم الإداري الجديد، الذي يعتبر الأمنية الكبرى والانشغال العظيم لخمس سكان الجزائر -أو أكثر- الذين طال انتظارهم له، في البرامج الثلاثة للحكومات السابقة لكن برنامجكم الحالي، مع الأسف الشديد، لم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد وهذا يجعلني أطرح التساؤلات الآتية: هل أصبح التقسيم الإداري الجديد حقيقة ملموسة وليس

تغنيانا عن صرف مئات الآلاف من الدولارات سنويا تدفع إلى خزائن الدول الأجنبية. ويمثل هذا الإجراء الشجاع ينجح برنامج الحكومة.

7- إن تعجيل عملية الخصخصة بشكل واضح وشفاف وعادل واقتصادي عملية ضرورية، إذ لا نريد الخروج من الاقتصاد المركزي البيروقراطي إلى الاقتصاد الحر الذي يحتكره (البارونات) بمساعدة مسؤولين في الجهازين الإداري والاقتصادي، مما يؤدي إلى الاحتكار والرشوة والتهرب الجبائي، وبهذا تخسر خزينة الدولة الكثير فضلا عن خسران ثقة المواطن والمستثمر الأجنبي.

سيدي الرئيس، لقد قال ابن خلدون في مقدمته: "إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية"، وإذا أردنا النجاح فلنجسد هذا المعنى.

وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، مهنتا ومشجعا وداعما، النجاح والتوفيق لبرنامجكم وأن تظهر ملامحه في قانون المالية لسنة 2001. والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين سالم شريف. وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبد الحاكم.

السيد أحمد عبد الحاكم: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وبعد:

سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيادة رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم في البداية بالشكر العميق إلى كل من ساهم في تحضير هذا البرنامج القيم، الذي كنت قد تتبعت عرضه من سيادة رئيس الحكومة باهتمام كبير. وبعد التعمق في قراءته المتأنية مرات عديدة وجدته فعلا قد أحاط وألم بجميع الانشغالات والاهتمامات والاقتراحات والأمانى،

لقد اعتمد برنامج الحكومة المسعى الشامل للوثام المدني إطارا أساسيا يجب أن يندرج فيه عمل الحكومة. ولا شك في أهمية الوثام المدني والمصالحة الوطنية لإحداث الوثبة الوطنية. وإذا كانت الغاية الجوهرية من الوثام المدني لا تقتصر على وضع حد للعنف بل تتعداه لتشمل تحقيق السلم، فالأسئلة المطروحة هي: هل يتحقق السلم والواقع المعيش تنتشر فيه الحفرة والظلم والتهميش؟ هل يتحقق الوثام الشامل والسكنات الاجتماعية يستفيد منها غير مستحقيها؟ هل تتحقق المصالحة الوطنية مع استمرار تسريح العمال وتعطيل كل فرص التشغيل وإنشاء مناصب شغل جديدة؟ وهل تستعيد الدولة ثقة المواطن فيها إذا استحال على المظلوم استرجاع حقوقه المهضومة عن طريق العدالة، واستحال على العامل المطرود تعسفا تنفيذ حكم العدالة النهائي القاضي بإعادته إلى منصب عمله؟ إن استكمال مسعى الوثام المدني والمصالحة الوطنية يفرض على الحكومة -بالتأكيد- أن تجعل إزالة كل أسباب الأزمة وكل العوائق التي تعترض مهمتها ضمن أولوياتها.

سيدي الرئيس، من الأولويات التي يتعين كذلك على الحكومة مراعاتها هي المحافظة على رسم كيان الدولة الجزائرية كما أرادها الشهداء في بيان أول نوفمبر 1954: "دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة" لأتم فأقول -تنبئها لمن يريد تحريف البيان- "ضمن إطار المبادئ الإسلامية". من هنا يقع على عاتق الحكومة الجزائرية رسم أهدافها ضمن الإطار النوفمبري، وتقع على عاتق المجلس الدستوري مسؤولية إلغاء كل النصوص القانونية التي تخالف المادة الثانية من الدستور.

سيدي الرئيس، لقد ورد في خطاب السيد رئيس الحكومة المحترم، عند تقديمه برنامج حكومته، اتخاذ إجراءات في القريب العاجل من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن بصفة ملموسة ودائمة، لكن السؤال المطروح هو: ماهي هذه الإجراءات؟ إذا علمنا أن السيد وزير المالية صرح

مجرد انشغال برنامج فقط؟ فمشروع قانونه سيقدم في هذه القاعة مباشرة بعد المصادقة على البرنامج، الذي نحن بصدد مناقشته، وهذا ما نتمناه جميعا. أم أن نظرة الحكومة الحالية إلى هذا الموضوع تختلف عن وجهة نظرنا؟ وهذا ما لا نتمناه لأن الوقت لهذا المشروع الهام، الذي أصبح أكثر من ضرورة ملحة في نظري، ملائم والظروف المالية للجزائر مواتية وتسمح بذلك أكثر من أي وقت مضى. وعليه أرجو من سيادة رئيس الحكومة توضيحات وتفصيل أكثر عن هذا الموضوع، الذي تشمله -في اعتقادي- أهداف سياسة الوثام المدني التي تدعو إلى التآلف والسلم وإدخال الغبطة والسرور والابتهاج والتصالح والتكافل في نفوس أبناء الوطن الواحد... إن كل ما تحقق في هذا المجال عظيم جدا ومشجع للغاية، وقد تزداد نتائجه أكثر فأكثر إذا حاولنا جاهدين لتشمل سياسة الوثام المدني الكثير من أطفال وعائلات أولئك العمال والموظفين الذين كانت العدالة قد برأتهم من الاتهامات الموجهة إليهم وهذا بالإسراع في إعادة إدماجهم في مناصب عملهم.

وفي الأخير أقول: العيب كل العيب في كل من يستطيع أن يساهم في نجاح تنفيذ هذا البرنامج ولم يفعل! لأن هذا يعتبر بخلا والمثل الشعبي يقول "العيب في البخل". وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد عبد الحاكم، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي براهيم.

السيد سيد علي براهيم: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن والاه.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الصحفيين،

زميلاتي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد سيد علي براهيم، وأحيل الكلمة إلى الأنسة دليلة طالب.

الآنسة دليلة طالب: أيتها السيدات، أيها السادة، مساء الخير، أزول فلاون.

قبل عرض تدخلتي أستغرب إحالة الكلمة إلى جبهة القوى الاشتراكية عندما لا يكون البث المباشر وهذا للمرة الثانية...

الرئيس: لكن تحال إليك الكلمة في الوقت المناسب، يا آنسة، عندما تكونين بالقاعة. تفضلي.

الآنسة دليلة طالب (تواصل): المهم، نعود إلى برنامج

الحكومة، الذي وجدناه، بمجرد ما تسلمناه، يذكر في مقدمته أيضا أنه مستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية ويتحدث عن الوثام المدني، ويعود إلى الحديث عن الانتخابات الرئاسية وكأن الشعب هو الذي انتخبه، رغم الفضائح وانسحاب المترشحين الستة والتزوير الفادح، وكأنها مفخرة هذه البرامج التي تكرر هذا الحديث. وأعود إلى الوثام المدني لأسأل: واثم من؟! إنه -في اعتقادي- واثم أصحاب المصالح الشخصية وليس واثم الشعب الذي لم يضمم جراحه، وهو واثم لم يرم إلى تصالح الشعب وتعايشه ومعالجة الآلام التي يعانيتها يوميا. إنه واثم مدني لم يسترجع السلم إلى هذا اليوم، إذ عندما نتصفح الجرائد نجد أنه خلال الأيام الثلاثة أو الأربعة الأخيرة قد سجل أكثر من 30 قتيلا. فهل باستطاعتنا مواصلة الحديث عن استرجاع هذا الوثام المدني السلم؟ هذا عيب! وإذا اعتبر البعض قتل 30 شخصا في ثلاثة أيام أمرا هينا فنحن نعتبره أمرا خطيرا؛ لأننا نتألم لكل روح تسقط في الجزائر ولا نستطيع السكوت عنها أو القول: إن الجزائر في حالة واثم وسلم. إن هذا البرنامج، الذي يتطرق إلى الوثام، لا أعتبره برنامجا بل هو عبارة عن أدبيات وهذا لخلوه من الأرقام والآجال.

فإذا استلزم منا الأمر إعداد حصيلة لهذا الوثام فلنرجع إلى تقرير منظمة العفو الدولية الذي نشرته جريدة المجاهد عن نتائج الوثام إلى يومنا هذا وحصيلته. ولقد كانت هذه

مؤخرا أنه ليس بمقدور الدولة دفع أكثر من 10٪ من الناتج الداخلي الخام لضمان كتلة الأجور!

سيدي الرئيس، من الواقع المر الذي يستدعي كذلك عناية الحكومة، قطاع التربية باعتباره مصنع أجيال المستقبل، حيث ما يزال مستوى التحصيل العلمي في مدارسنا يتقهقر سنة بعد سنة في انتظار نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. وهنا يكمن التخوف من الانزلاق، الذي قد ينبج عن نتائج هذه اللجنة التي تطبع أغلبية تشكيلتها إيديولوجية غريبة عن المجتمع الجزائري. ولتفادي ذلك ولضمان بناء مدرسة جزائرية عصرية أصيلة، ينبغي على الحكومة أن تعرض على البرلمان نتائج أشغال هذه اللجنة ضمن قانون إطار، حتى يتمكن الشعب الجزائري -عن طريق ممثليه- من الفصل في مصير مدرسته.

إن ضعف التحصيل المدرسي لا يعود إلى ضعف البرامج المدرسية وتعقيدها فقط وإنما كذلك إلى الظروف التي يعيشها المعلم والتلميذ على حد سواء. فقد ذابت كرامة المعلم في التهاب الأسعار وجمود أجرته لمدة طويلة، أما التلميذ وخاصة في القرى والمداشر فلا يجد راحة البال اللازمة للتكيز في الدرس بسبب سوء الظروف التي تلازمه من المنزل إلى القسم، فمن مشقة التنقل إلى المدرسة إلى عذاب الجلوس على طاولة ضيقة ومحطمة وحجرة باردة شتاء وحارة صيفا ومظلمة نهارا.

وفي الأخير اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أكرر مجددا انشغال سكان ولاية الشلف بالشروع في المرحلة الثالثة من إعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال أكتوبر 1980. فرغم الأموال المرصودة لهذه العملية، فإنها لم تنطلق بعد 20 سنة من الانتظار تأكلت خلالها البناءات الجاهزة وتحولت إلى بيوت قصديرية. فهل يلتزم السيد رئيس الحكومة الحالي بما تعهد به رئيس الحكومة السابق بإزالة آثار الزلزال عن هذه الولاية المنكوبة في القريب العاجل.. أرجو الإجابة من السيد رئيس الحكومة الحالي وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في مجموعته ومقتضيات التغيير التي تمليها تحولات المحيط الدولي، طبعاً تمليها تحولات المحيط الدولي إذ يجب الاستجابة لمقتضيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ونحن نعلم أن كل هذه المؤسسات التي أغلقت وكل هؤلاء العمال المسرحين نتيجة تحولات المحيط الدولي، التي تفرض علينا قراراتها. ونذكر مثال مركب (ألفاسيد)، فقد تم قمع عماله، الذين -زيادة على تسريحهم وتشريدهم- عليهم السكوت....

الرئيس: شكراً الأنسة دليلة طالب، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم زمولي.

السيد ابراهيم زمولي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ضيوفنا الكرام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ كلمتي مهنتاً رئيس الحكومة وطاقمه وداعياً الله لهما بالتوفيق والسداد في مهامهما، خدمة للشعب والوطن. وبعد:

هي جملة من الملاحظات والاقتراحات نقدمها بين أيديكم إيماناً منا بضرورة التغيير، وأملنا في الحكومة الجديدة كبير للتخفيف من معاناة هذا الشعب.

لقد كنا نقول في السابق إن نسبة 80٪ من سكان الجزائر يتمركزون في الشريط الساحلي الشمالي بعرض 100 كيلو متر، لكننا نسجل اليوم -بكل أسف- نزوح سكان الأرياف إلى المدن الكبرى -وخاصة الساحلية منها- مفضلين البيوت القصدية وآملين إيجاد منصب عمل أو الحصول على مسكن لائق، فلا تشغيل شباب في الريف ولا مشاريع ولا برامج سكن إلا القليل. ومن لم يستطع

المنظمة واضحة في أقوالها وفيما حدث في هذه المدة.

وأتساءل عما إذا كانت لرئيس الحكومة -حقيقة- الصلاحيات التي تمكنه من اتخاذ القرارات وتغيير الأوضاع حسب الوعود التي قدمها في الوثيقة التي بين أيدينا، فقد لاحظنا ذهاب رئيس الحكومة السابق والذي سبقه أيضاً، فمئذ بداية هذا الونام ونحن نرى قدوم رئيس حكومة وذهاب آخر، وشاهدنا كيفية استقالة السيد بن بيتور والأسباب التي قدمها والتي كانت أسباباً سياسية محضة يجب أخذها بعين الاعتبار.

والمؤسف أن نسمع السيد بوتفليقة يقول: إن العنف والقتل موجودان حتى في الولايات المتحدة. لكن إذا أردنا المقارنة بالولايات المتحدة فيجب أن نعلم أن مؤسساتها منتخبة وممثلة للشعب وتمارس صلاحياتها الموكلة إليها، وليست غرف تسجيل مثلنا. فنحن نتكلم ولا يأتينا أي رد من أي وزير ولا من أي مسؤول عندما نتوجه إليهما، بل أكثر من هذا لدينا مثال -وقد تحدث عنه الأخ زناتي وللأسف لم يكن البث المباشر- وهو ملف العقار. وأذكر بأن النائب لا يمارس صلاحياته، والأكثر من ذلك أنه يعيش أشياء لا يتقبلها أي إنسان كان، حيث يضرب المنتخبون المحليون والوطنيون ولا يسمح لهم بالدخول إلى مقر الولاية -وهي مؤسسة جهوية- بأمر من الوالي. إنها مهزلة! وهذا يعطينا صورة، فالشعب الجزائري تنتهك حقوقه يومياً حتى ممثلوه. وعليه يستحسن ألا يجري هذه المقارنة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد من التحديات التي يرفعها هذا البرنامج عودة السلم، وبالمقابل مايزال الجزائريون يموتون وما يزال لا نعرف مصير المفقودين الذين يعدون بالآلاف، فأولياؤهم يبكونهم والأبناء لا يعرفون مكان آبائهم. هذا شيء غير مقبول، وطالما نتكلم عن دولة القانون فإنه يجب أن نحترم هذه العبارة ولا نستعملها في غير محلها.

أما التحدي الثاني فيتمثل في: تكييف الاقتصاد الوطني

وترميم القديمة منها. فلا يعقل أن نتحدث عن استصلاح الأراضي البور ونترك الأراضي ذات الجودة العالية عرضة للتصحّر، كما هو الحال بالنسبة إلى ولاية معسكر -مثلا- فقد ردمت آبار الفلاحين بسهل (غريس) لأنها تهدد طبقة المياه الجوفية ولم يقدم لهم البديل وهم على مشارف سد (ويزغت).

أما في دائرة "سيث" فتموت شجرة الزيتون، المشهورة بإنتاجها حتى في بعض الدول الأوروبية (لاسيقواز)، لأنها لا تسقى إلا قليلا وإن سقيت فليس في الفترة التي يريد الفلاح (مركزية تسيير مياه السدود) بل كل الماء يتسرب ويضيع نظرا إلى قدم قنوات السقي التي لها أكثر من 50 سنة.

سيدي الرئيس، لقد بلغ الشعب الجزائري درجة من الوعي مكنته من تتبع الأحداث، داخل الوطن وخارجه، ومن التمييز الجيد بين الغث والسمين، وهو يتتبع بشغف الأوضاع الاقتصادية من ارتفاع لسعر النفط وتحسن للأوضاع الأمنية. ويعلم أن حكومتكم الموقرة جاءت في فترة ميسرة وفي حال أفضل من الحكومات السابقة على الأقل. فهل ينعكس هذا -فعلا- على مستواه المعيشي؟ وهل يرفع الضيم والظلم عنه؟ وهنا تكمن الثقة المفقودة. ثم إن الشعب هو القادر على التقشف والصبر إذا ما رأى هذا الفائض من الأموال- إن جازت تسميته فائضا، لأن الفائض مازاد عن الحاجة بينما الشعب في حاجة وبالها من حاجة!! -موجها إلى الإنجازات الاستراتيجية الكبرى كالسدود والمستشفيات والمدارس والاستثمارات في إطار عادل وشفاف، وهذه عين الفعالية في النفقات العمومية كما ورد في برنامجكم.

سيدي الرئيس، إن أي برنامج تسطرونه وأي مشروع تنوون تجسيده في أرض الواقع نعلم بل ونؤمن أنه نابع من إرادتكم القوية في الإصلاح وفي خدمة الشعب والوطن. لكن كل هذا لن يجدي نفعا ما لم يدعم بآليات رقابة صارمة وراعاة توقف النزيف وتحاسب كل من تسوّل له نفسه اختلاس أموال الشعب.

النزوح ولم تطله يد العنف والإجرام، ما يزال يكابد العزلة والموت البطيء، فلا طريق معبد يربطه بالمدن حيث المرافق، ولأما يطفئ ظمأه ويروي شجيرة تموت أمامه، ولا هو استطاع حفر بئر -لأن ذلك ممنوع في بعض المناطق حتى لا تجهد طبقة المياه الجوفية- ولا هو استفاد مياه السدود نظرا إلى عدم تجهيزها بشبكات السقي.

سيدي الرئيس، لو تحولتم في بعض قرانا ومدنا لوجدتموها خاوية على عروشها كأنها لم تغن بالأمس، ولوجدتم جنات أصبحت اليوم صحاري قاحلة وهي التي كانت تمون مدنا بكاملها بالخيرات... لقد كانت مدنا تكتفي ذاتيا من المداشر المحيطة بها.

سيدي الرئيس، إننا ندعوكم من هذا المنبر -إحساسا منا بخطورة المشكل وانعكاساته على كثير من القطاعات- إلى إعداد برنامج خاص وعاجل من أجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي والعمل على أن يرجع الأهالي إلى قراهم بما يضمن لهم أسباب العيش الكريم وتخفيف الضغط عن المدن التي ما عادت تزار ولا تطاق من جراء الفوضى وانتشار الأحياء القصديرية... إلخ. وعليه، نقترح في هذا المجال ما يأتي:

- الاهتمام بالاستثمار في الريف فيما يتناسب وطبيعة هذه المناطق.

- دعم القروض المصغرة لسكان الريف، إذ لا يعقل أن ينصب اهتمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية على دعم قروض الاستيراد ليدفعا بالمقابل بكل الحجج ويرفضا دعم المشاريع المحلية.

- وحتى الإعانات الموجهة إلى المواطن في إطار الشبكة الاجتماعية، ولما نجم عنها من تجاوزات، نفضل أن تدفع إلى مستحقيها جملة شريطة إنجاز مشاريع استثمارية... إن بعض إخواننا الكرام -مثلا- في ولاية غرداية يدفعون من زكاة أموالهم إلى الفقير لا بما يبقية عالية كل عام؛ بل مبلغا يعينه على إقامة تجارة أو مشروع استثماري ليصبح بدوره في الغد القريب من مخرجي الزكاة.

- الاستغلال الأمثل للسدود وإنجاز شبكات السقي

- المرفق العام: إن تحسين هذا الأخير أصبح أكثر من ضرورة. ولقد نصت المادة 21 من الدستور صراحة على أنه لا يجوز استعمال الوظائف في مؤسسات الدولة لخدمة المصالح الشخصية وتحقيق منافع خاصة، وهي إشارة واضحة إلى ضرورة إبقاء المرفق العام في موقعه ومفهومه القانونيين حيث يحكمه القانون وحده ويسيره أعوان موظفون لخدمة المواطن وحده عن طريق القوانين.

وعليه فإن خيار دولة الحق والقانون وإقامة دولة المؤسسات وإخضاع الجميع للقانون والمؤسسات هو المسلك الوحيد لخروج البلاد -بصفة نهائية- من الأزمة ومن الوضع المزري الذي عانت منه والذي ما انفكت تتن تحت وطأته.

يستحسن منا أن يكون لهذا الشعب، الذي عانى الكثير، عدل يليق بمقامه وبأخلاقه وكرامته ويتمرده على الظلم والاستعمار ويتعلقه بالحرية وطموحه إلى العدل. ولا يجوز لأي كان أن يتصرف خلاف ذلك، والأصل أن الدستور قد وضع على عاتق هذه السلطة حملا ثقيلا حيث تتطلب الكفاءة العالية. وبهذا وجب على الحكومة أن توفر لها المحيط الإيجابي حتى تستطيع تأدية واجبها على أحسن وجه، وتستطيع الوصول إلى مراحل يكون القانون فيها هو الحكم الوحيد بين الناس جميعا مهما كانت مواقعهم ومراكزهم، ويتساوون أمامه وتتصرف المؤسسات كمرافق عمومية بعيدا عن كل ذاتية أو مصلحة أو نفعية أو تحيز.

إن واجب الحكومة أن تقدم لهذا الشعب الخدمات التي تليق بعظمته وبصبره. وهكذا تبني الأمم وتبنى الحضارات، وهكذا يحضر مستقبل الأجيال.

وعند نزولنا إلى الميدان في بعض الولايات توقفنا في فرع المحكمة الكائن (بأولاد رشاش) بولاية خنشلة الذي لم يعط الضوء الأخضر لانطلاقه مع أن المقرر موجود واللافتة فوقه، وقد أجرت المعاينة لجنة وزارية لكن المواطنين يقطعون حتى اليوم مسافات تفوق 150 كيلو

إن نواب معسكر اجتمعوا وتوحدوا على اختلاف انتماءاتهم لا من أجل منافع شخصية ييغونها، ولا من أجل حسابات ضيقة يريدون تصفيتها، ولا تدخلا في صلاحيات غير التي يخولها إياهم الدستور؛ لكن خطورة الموقف...

الرئيس: شكرا السيد ابراهيم زمولي، وأحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بوحملة.

السيد عزالدين بوحملة: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،
السادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أهنئ، بداية، السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري وأتمنى لهما كل التوفيق.

إن الوثام المدني، الذي يرمي إلى السلم الاجتماعي، جزء في إطار المصالحة الوطنية التي وجب تعزيزها من خلال ما يأتي:

- 1- تعزيز الديمقراطية التعددية، التي تعد مكسبا شعبيا وجب تحسينه أكثر فأكثر.
- 2- ضمان الحقوق الفردية والجماعية وحرية التعبير، التي تعد فضاءات مناسبة يجب ترسيخها وترقيتها.
- 3- محاربة الفقر والتدهور المستمر لمعيشة السكان واللذين عرفا خلال السنوات الأخيرة حيث لم تسلم من ذلك الطبقة المتوسطة، التي تؤدي دورا مميذا في عملية البناء والاستقرار.
- 4- إلغاء المرسوم التمييزي المشؤوم الذي فرّق بين أبناء الشعب الواحد، ألا وهو المرسوم رقم 93-54.
- 5- تنفيذ المؤسسات الأحكام القضائية الصادرة في حق المطرودين والذين حكمت العدالة لصالحهم.
- 6- ضرورة احترام الثوابت الوطنية، خاصة الإسلام واللغة العربية.
- 7- تشجيع دور التمثيل الشعبي من خلال المجالس المنتخبة من أجل تنشيط الحياة العامة.

شوهها، فقد تطور عدد البنائيات الفوضوية ليصل إلى 12 ألفا وأذكر أحياء: (الكيلو متر الرابع) و(الفوبور) و(حي البئر) و(وادي الأحد) و(بن الشرقي) وغيرها.

لقد تدهورت حال المدينة القديمة، وهي تستدعي التدخل الفوري والسريع، إضافة إلى الظاهرة الخطيرة المتمثلة في انزلاق التربة الذي مس أكثر من 15 منطقة بمائة ألف ساكن. كما أن الكثير من بلديات الولاية لم تزود بالغاز الطبيعي، ومنها بلديات: (عين عبيد)، (ابن باديس)، (أولاد رحمون)، (ابن زياد)، (بوجريو) وغيرها.

أشكركم على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا السيد عز الدين بوحلمة، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم منفوخ.

السيد بلقاسم منفوخ: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الشروع في إبداء الرأي في برنامج الحكومة المعروف علينا للنقاش اليوم، يتعين استعراض بعض ملامح الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر منذ أمد بعيد وظلت فيه عرضة للعديد من الظواهر المأساوية، التي ما فتئت تغذي كل منها الأخرى بوتيرة متصاعدة أدت بعد بلوغ ذروتها إلى تحطيم كل البنى المادية والقيم المعنوية. وأصبحت الجزائر -بعد أن كنا نتغنى بأنها قبلة الشوار ويا بان إفريقيا- مبعث الخوف ومنبت الرعب وصورة الفقر والجوع والمرض واستفحال الأمية. وقد كانت قبل ذلك دار أمن وسلام وملاذا للمقهورين وناشدي الحرية والاستقلال.

مترا لاستخراج وثائقهم ومتابعة حقوقهم. وعليه فالرجاء من سيادة وزير العدل أن ينظر في الأمر.

- الأمن الغذائي: إذا أردنا حقيقة أمنا غذائيا وجب علينا الالتزام بجملته من الأمور وهي:

1- وجود الإرادة السياسية على المستوى القيادي والالتزام على المستوى القاعدي.

2- القناعة بأن التطور المستديم للفلاحة يبقى هدفا مهما ضمن استراتيجية الإنماء الدائم كوسيلة لضمان الأمن الغذائي.

3- الإقرار بأن أسباب سوء التغذية متعددة ومتفشية في العالم الريفي، وتمثل أهم عامل للأمن الغذائي.

4- الإقرار بدور الفلاحة في تحسين التغذية وإيجاد مناصب الشغل، ومن ثم تحسين القدرة الشرائية لسكان الريف.

5- إعطاء النمو الفلاحي الريفي الأولوية من خلال التسهيل على الفلاحين الوصول إلى المصادر (الأرض، الماء، التكنولوجيا، القروض).

6- تبني سياسة تكاملية بين المجالين الريفي والفلاحي وهذا بوضع القانون الريفي المحدد بوضوح العلاقة العضوية التكاملية بين الفلاح والأرض والريف.

7- الإقرار بأن الإنتاج المحلي هو أنجع مصدر للنمو الشامل للإمكانيات الغذائية.

8- ترقية آليات التحفيز على المستويين المحلي والعائلي لتحسين الإنتاج الفلاحي ومن ثم تحسين المداخيل الفردية والعائلية.

- السكن: هو حق من الحقوق الاجتماعية الأساسية للأفراد، وله وظائف تروية واجتماعية واقتصادية وسياسية. إنه مأوى الإنسان الذي يحسسه بالأمن والاستقرار. وهنا بودي التركيز على ولاية قسنطينة التي تعاني الكثير، فهي تعاني وجود الأكواخ القصدية، التي أصبحت لصيقة بمدينة العلم والعلماء والحضارة وتحيط بها من كل جهة، بل أصبحت بعض أحيائها مشهورة مثل ما يسمى حي (نيويورك) وحي (بالسيف) وغيرهما كثير. كما تعاني السكن الفوضوي الذي

كل ركن من أركان الوطن هي هذه الأزمة الخانقة، وأعناقهم مشرّبة نحو حكومتكم الثالثة بعد الانتخابات الرئاسية والاستفتاء في الونام المدني ونحو برنامجكم، والأمل يحدوهم، ويبقى السؤال مطروحا إلى حين الشروع الفعلي في تنفيذ هذا البرنامج الذي نلاحظ عليه وتلمس من خلال محاوره ومن خلال الأجزاء التي تضمنتها دفتيه، مناصب شغل يسدون بها رمق أسرهم ومساكن تحميهم قر الشتاء وحر الصيف. وباختصار يهدف المواطن، ياسيادة الرئيس، إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تنعكس آثارها على تحسين إطار معيشة السكان ورفع ...

الرئيس: شكرا السيد بلقاسم منفوخ، وأحيل الكلمة إلى السيد بوبكر محمد السعيد.

السيد محمد السعيد بوبكر: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،
الإخوة والأخوات في قطاع الإعلام والصحافة،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحو لي، في البداية، السيد رئيس الحكومة، أن أنقل إليكم صورا من المجتمع قد يحسبها البعض لا تمت بصلة إلى مناقشة برنامجكم وهي في الحقيقة نماذج تعبر في الأخير عن نظام الحكم القائم وتضعه في الميزان.

* الصورة الأولى: إعطاء إشارة انطلاق الدخول المدرسي الجديد من مؤسسات تربوية تتوفر على أحدث التجهيزات وموصولة بشبكة (الإنترنت)، بينما توجد في ربوع الوطن وعمقه مؤسسات ومدارس لا حصر لها لا تتوفر على أدنى شروط التمدرس. هي خرائب ونسبيها مدارس. ولقد كنت إلى عهد قريب أحسب الأولويات حسب القطاعات وليس حسب الجهات.

إن هذه الجزائر الأبية بشعبها، المفخرة بموروثها الحضاري الزاخر بالأمجاد والبطولات المباهية بما حققت من مكتسبات وما منحها الله من خيرات احتضنها باطن أرضها وأديمها في الصحاري والسهوب والجبال والسهول وحتى المياه الإقليمية على ما فيها من تعدد وتنوع لهذه الثروات مما لا يمكن حصره -على الأقل- حاليا، لا يمكن أن تنام عنها أعين الحاقدين وأعين الأعداء التقليديين السابقين والحاليين، وهي الجوهرة، ولا تنام عنها أعين الطامعين ولا تغفل عنها مكائد الأعداء مهما كان نوعهم، "وقد كثر وتعدّد ولم يتبدّد".

إن الوطن يتعرض لآفة الإرهاب، وآلة الإجرام تحصد الأرواح وتزهقها من كل الأعمار دون استثناء. وهذا الحديث عن الفترة السابقة.

أما الاقتصاد الوطني فإن يد الفساد والإفساد من كل نوع تظاله، وتستفحل الأزمة الاقتصادية مصحوبة بوتيرة متصاعدة ومتسارعة لكل الآفات الاجتماعية والاقتصادية. وتتفشى مظاهر الغش والرشوة والمحسوبية والاختلاس، ويمتد الانحراف إلى فساد الأخلاق وارتكاب المعاصي والزلات. وباتت مدننا وشواطئنا مرتعا للجنس والمخدرات وكادت مصداقية الدولة أن تكون في خبر كان والأخوات. وضاق الأمر بالرغم من تدخل الحكومات السابقة وما قدمته من حلول في سباق لتطويق الأزمة بكل مظاهرها وأبعادها ولكن الأزمة ونتائجها ظلت ماثلة كل يوم مع ازديادها سوءا على سوء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على الخصوص، ووقفت الحلول المقترحة عاجزة عن دحر الأزمة أو زحزحتها بالرغم من نبيل المقاصد والنوايا التي تضمنتها البرامج السابقة. فهل يمكن اليوم، ياسيادة الرئيس، التصدي للتحديات الماثلة والجاثمة على صدر الأمة منذ سنين عديدة؟

إن المتصفح لبرنامج الحكومة المعروض للنقاش يقف على العديد من المحاور التي اقترحت حلولاً لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة الخانقة.

إن الشغل الشاغل للمواطنين اليوم، ياسيادة الرئيس، في

من مشاريع الاستصلاح عن طريق الامتياز.
3- إنشاء مقاولات فلاحية تقوم بعمليات لصالح الفلاحين الصغار، تكون لها علاقة مباشرة بالصناديق الفلاحية.

4- فسح المجال لإنشاء مستثمرات فلاحية كبيرة عن طريق استصلاح المحيطات، مع منح كامل التسهيلات ورفع القيود البيروقراطية التي ما تزال تميز هذا القطاع.
5- سن تشريعات لحماية الأرض الفلاحية.

وعلى العموم فإن الحكومة مطالبة اليوم بدفع اقتصاد البلاد في اتجاه النهوض بالفلاحة، مهما كانت الانعكاسات سلبية على قطاعات أخرى هي أقل أهمية.

ثانيا - سياسة التشغيل: لقد اتضح للشباب بما لا يدع أي مجال للشك أن كل الإجراءات التي اتخذت لصالحهم لم ترق إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظل السؤال المطروح الآن على الحكومة: من المسؤول عن سياسة التشغيل في مناطق إنتاج النفط والغاز؟ هذه السياسة التي تطبعها الفوضى والمحسوبية والرشوة والجهوية. أهي الإدارة أم الشركات؟ إن الحكومة مطالبة، في إطار مهامها، بتجنيد وسائلها وتسخير إمكانياتها لتجسيد العدالة والشفافية والتوازن ووضع حد لممارسات الحفرة والتهميش.

ثالثا- قطاع الشؤون الدينية: لا يوجد في البرنامج قطاع إلا ولقي من العناية ما يتناسب مع أهميته ماعدا قطاع الشؤون الدينية، الذي لم يلق أي اهتمام وكأنه عامل ثانوي في نمو المجتمع واستقراره.

سيدي رئيس الحكومة، لا يجرمنكم شأن قوم على أن تهملوا مقوما هو أعز ما يملك هذا الشعب. إن على الدولة النهوض بهذا الدين نشرا وتعلما وترقية وتحصيلا ودعما.. إن الحكومة، ممثلة في وزارتي الشؤون الدينية والتربية الوطنية، مسؤولة عن كل انحراف في الفهم أو فساد في التصور. وإن الالتفاف حول الحقائق لا يزيدها إلا تعقيدا.

* الصورة الثانية: ملف أودع في إحدى الوزارات تكون قد مضت عليه الآن 15 شهرا ولم يحصل صاحبه على الاعتماد لممارسة نشاط بسيط. إن هذا الأمر في الحقيقة هو نموذج من نصف ما يحدث في الإدارة الجزائرية.

* الصورة الثالثة: مجموعة من الشباب الذين زاولوا دراستهم مدة ثلاثة أشهر في تربص يدوم سنتين وآخرين أنهوا التربص ثم فصلوا مشافهة ونهائيا وقيل لهم -في دولة القانون- لقد وقع خطأ إداري.

* الصورة الرابعة: مئات الأحكام القضائية النهائية لم تجد سبيلا إلى التنفيذ وأصحابها بين إدارتين جزائريتين، تقول الأولى إنها غير مسؤولة عن التنفيذ وترد الثانية أنها غير ملزمة به. والآن فقط علمنا ما هو -بالفعل- مجتمع القرون الوسطى.

تلكم هي الصور التي وددت أن أنقلها إليكم حتى لا يكون جهد الحكومة منصرفا إلى بيع المزيد من الأملاك العمومية فحسب. ثم إن لدي جملة من الملاحظات على البرنامج أوجزها فيما يأتي:

أولا - في مجال الفلاحة: رغم الجهود المبذولة لم يرق هذا القطاع إلى المستويات المنشودة، وما يطبعه هو الفوضى وانعدام الجدية. والأغرب من ذلك استمرار التناقض بين الخطاب والأهداف المنشودة من جهة وبين الآليات المرصودة لتحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى. ومادام المجال لا يتسع إلى مزيد من التفصيل فإننا نقترح ما يأتي:

1- إعادة النظر في الدعم البسيط الممنوح للفلاحين في مجال الكهرباء والوقود من حيث طريقة الاستفادة والمبالغ المرصودة لذلك، إذ توزع هذه الأموال بطريقة غريبة جدا وهو مؤشر آخر على مجتمع القرون الوسطى. وكان من الممكن أن تسوي الدولة هذه القضية بطريقة إدارية وعن طريق الفواتير ولا تقحم الفلاحين بصورة عينية ومباشرة.

2- إعفاء الشباب من نسبة 30٪ المشتركة للاستفادة

للمناقشة والإثراء، يجد فيه التحليل الدقيق لآثار الأزمة المتعددة الأوجه، التي عصفت ببلادنا، والإلمام العميق بالواقع الأليم الذي يعيشه الشعب الجزائري، والتشخيص الدقيق لمواطن الداء وتقديم وصفات ناجعة لتخطي آثار الأزمة الخائفة التي مست كل جنات هذا الوطن المفدى.

شيء جميل أن ننظر وأن نضع الحلول، ونرسم الاستراتيجيات والأجمل من ذلك أن نجد هذا التنظير طريقه نحو التجسيد والتطبيق فوق أرض الواقع.

أقول هذا الكلام وأنا أسترجع في ذاكرتي تلك البرامج التي سطرت والقوانين التي سنت والمخططات التي صممت والاستراتيجيات التي رسمت والوعود التي قدمت والآمال التي بنيت في فترات قد خلت، تعدد كلها بمستقبل واعد وتجعل من الجزائر عروس البحر الأبيض المتوسط.

ولكن خيبة الأمل في كثير من الأحيان تتجلى في اصطدام هذه البرامج بانعدام الرجال، قدوة وكفاءة ونزاهة وإخلاصا، وانعدام المناخ الملائم والمحيط الأنسب الذي تطبق فيه هذه البرامج. ومن ثم يجب أن يكون الاهتمام بتكوين الرجال، الذين يطبقون هذه البرامج وتطبق عليهم، وحتى صناعتهم وتهيئة المناخ الملائم والمجتمع الذي يتفاعل مع هذه الأهداف والغايات، من أولويات هذه الحكومة إن أرادت أن يكتب لبرنامجها النجاح في الميدان.

السيد الرئيس،

يحتم تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في أوساط شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، وما قد ينتج عن ذلك من أمراض وآفات اجتماعية خاصة في أوساط الشباب، على الدولة وعليكم من خلالها تحمل المسؤولية كاملة وبكل شجاعة من أجل ترقية الاستقرار الاجتماعي والتصحيح الاقتصادي من خلال تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني.

رابعا - السياسة الخارجية: إن استعادة الجزائر لمكانتها على الصعيد الخارجي وبالتالي أداء دورها المتميز إقليميا ودوليا لا تتحقق بدبلوماسية نشطة فحسب بل إن ذلك مرهون بقوة نظامها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان وتطبيق القانون والبحث عن مصالحها أنى كانت.

السيد رئيس الحكومة، بقولكم: "وستعمل الحكومة على رفع القدرة الشرائية للمواطن في القريب العاجل" لخصتم برنامجكم بما تفهمه الجماهير العريضة. إنه وعد والتزام يجب أن يتحققا ليس عن طريق و"نمير أهلنا ونحفظ أخاننا ونزداد كيل بغير" بل عن طريق رفع الإنتاج وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في توزيع الثروة.

نسأل الله لكم وللجميع التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد بوبكر، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح كحل السنان.

السيد صالح كحل السنان: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة رجال الإعلام،
أيها السادة، أيتها السيدات،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نهني بداية السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري بالثقة التي وضعت فيهما من أجل إكمال المسيرة الوطنية نحو جزائر آمنة ومستقرة ومزدهرة.

إن المطلع على برنامج الحكومة، المعروف علينا اليوم

10 - إن إدخال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة في المدرسة كعامل من عوامل تحسين قطاع التعليم - كما ورد في البرنامج - لا يجب أن يقفز على وضعية الأستاذ المادية التي يعجز معها عن توفير جهاز (كمبيوتر) في بيته.

وفي الأخير، تمنياتي للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري التوفيق والسداد، وأن يكتب لهذا البرنامج التجسيد الفعلي في الميدان وأن توفر له الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لذلك. وبالله التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد صالح كحل السنان، وأحيل الكلمة إلى السيد خلواتي صحراوي.

السيد صحراوي خلواتي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد؛ سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
سلام الله عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته.

قبل أن أتطرق إلى بعض نقاط برنامجكم وبعد قراءة متأنية لمجمل فصوله، بودي أن أ طرح جملة من الملاحظات:

- 1 - أثني - عموما - على البرنامج لشموله وإحاطته بكل القطاعات.
- 2 - افتقار البرنامج إلى البيانات الرقمية لاسيما في القضايا ذات البال.
- 3 - عدم التقيد بالمواعيت والآجال مما يفوت فرصة المراقبة والمتابعة لاسيما من أعضاء مجلسنا الموقر.
- 4 - عدم الإشارة لا من بعيد ولا من قريب إلى قطاع الشؤون الدينية رغم أهميته القصوى.

وأثني هنا على الأهداف والإجراءات التي أوردتها الحكومة في هذا الإطار. وألاحظ أن الإسراع في إيجاد السبل الكفيلة بالتطبيق الفوري لهذه الإجراءات وبلوغ الأهداف المتوخاة أمر مطلوب باعتبار أن التضامن الوطني قد ضرب في جذوره وفقد مخزونه الذي كان يحميه من التملل الاقتصادي.

السيد الرئيس، لن نكون قاسين ولا متشائمين، إن حكمنا بالفشل على الأهداف والغايات، التي يسعى إلى تحقيقها برنامج الحكومة في قطاع التربية، ما لم تتحقق الإجراءات الآتية:

- 1 - وضع سياسة واضحة للتكفل بالناحيتين المادية والاجتماعية للمربين، ترمي إلى رفع أجور موظفي القطاع بالقدر الذي يحفظ كرامتهم، وتوفير سكن لائق يضمن لهم الاستقرارين المادي والمعنوي.
- 2 - إيجاد سياسة تحفيزية في مختلف مجالات التربية كالبحث وغيره، ومن ذلك إيجاد واستحداث خلايا البحث في مستوى المؤسسات التربوية، أو في مستوى المديريات الولائية على أن تكون مغطاة ماديا.
- 3 - توفير الوسائل والأدوات الكفيلة بتجسيد التقويم الفعلي، ورصد أدوات تقويم قابلة للقياس.
- 4 - ربط الترقية بالتكوين على غرار ما هو معمول به في دول أجنبية.
- 5 - حذف فكرة إبعاد السياسة عن التربية أو المدرسة، لأن العملية التربوية لا تخلو في ذاتها من السياسة، بقدر ما هي التزام الجميع بالغايات والأهداف المتوخاة من السياسة التربوية المسطرة من الدولة.
- 6 - وضع شبكة اتصال بين المؤسسات التربوية والإدارات اللامركزية، وبينها وبين الإدارة المركزية.
- 7 - العمل على التخفيف من الاكتظاظ في الأقسام وفتح المناصب المالية المجمدة.
- 8 - تشجيع تدريس اللغات الأجنبية على أن تبقى اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية، لغة الإدارة والتعليم.
- 9 - تحسين ظروف التمدرس في المتاقن التي تشكو في معظمها نقصا في التجهيز التقني والعلمي.

من خلال إشارات عامة رغم أهميته القصوى التي لا يمكن أن يستهان بها.

1 - إن لهذا القطاع علاقة وثيقة بقطاعات أخرى تشترك معه في كثير من الأمور، كقطاعات الشبيبة والرياضة والتكوين المهني والجامعات، لذلك يتصور أن تجسد هذه العلاقة وتثبت بحيث تظهر خدمة كل قطاع للآخر بما يفيد وجود التكامل المطلوب، وأتصور ذلك من خلال إنشاء وزارة كبرى تضم هذه القطاعات وتعمل على التنسيق بينها وتبني جسور التعاون فيما بينها.

فعلى سبيل المثال قد تقع تسربات في مستوى من المستويات، فإذا كان التسرب في سن مبكرة حيث يكون التمدرس واجبا (أقل من 16 سنة مثلا) فإننا نقوم بإنشاء مدارس خاصة تعمل على إعادة التكوين وتقوم الانحراف. أما إذا وقع التسرب بعد سن 16 فإن على قطاع التكوين المهني أن يلعب دوره الفعال حتى يمسح ما اعتقد بشأنه من أنه محطة للفشل ومجمع للفاشلين. إذن يجب أن يلعب دورا هاما باستعمال الوسائل لإعادة إدماج المتسرب وتمكينه من الحياة العلمية مرة ثانية. لذا أثنى على فكرة تنظيم بكالوريا التكوين المهني مما يفسح مجال المنافسة ويمنح الأمل في مواصلة التكوين في الجامعات، وهنا تظهر العلاقة الجلية التي سبق وأن أشرت إليها.

2 - تكرر وزارة التربية مبدأ مركزية التسيير في جل الأمور مما يقلل من فاعلية المديرية عبر الولايات، ويحصر عملها في أمور محدودة لا ترقى إلى الغاية التي وضعت من أجلها. لذلك نقترح توسيع دائرة اللامركزية في التسيير من خلال إسناد بعض المهام إلى المديرية، كوضع برامج التسيير والتوظيف والتعيينات وغيرها.

كما نقترح إنشاء أكاديميات للتربية، ولتكن خمسا تتوزع على كبرى جهات الوطن، تكون لها مرجعية القرار في كثير من الأمور كالتخطيط ومواكبة البرامج بما يتناسب وبيئة التلميذ ومحيطه وميوله، ونحو ذلك.

3 - رفع إخضاع مدير التربية للوالي وإعطاؤه بعض

سيدي الرئيس،
أحصر تدخلتي في جملة من القطاعات.

- أولا: الإدارة العمومية:

ما تزال إدارتنا تشكو التعفن المريع الذي فشا فيها بشكل منع فاعليتها وشل حركتها وجعلها عبئا على المواطن. أدواء كثيرة تمكنت من إدارتنا منعتها من الأداء الذي من المفروض أن يعزز ثقتها لدى المواطن. لقد أحدث السلوك البيروقراطي والتعامل باستعلاء مع المواطن فجوة بين المواطن والدولة يصعب سدها ونتج عنها في الأخير فقدان ثقة الشعب في حكامه.

وأمام هذا الوضع المزري لا بد من تطبيق إصلاح عميق يمكن الإدارة من استرجاع فاعليتها ويجعلها فعلا في خدمة المواطن والشعب عموما. وقد أشار برنامجكم إلى بعض الإصلاحات التي أتمنى أن تجسد في الواقع وألا تبقى حبرا على ورق، كإصلاحات التي وردت في برامج الحكومات السابقة. وإضافة إلى ما ذكرتموه، سيدي الرئيس، أسجل النقاط الآتية:

1 - تطوير التجارب العالمية الجديدة والاستفادة منها في شؤون الإدارة والتسيير.

2 - التقليل من الاجتماعات التي لا طائل من ورائها سوى تضييع الأوقات وتبديدها.

3 - محاربة الرشوة، التي تحولت إلى وسيلة التعامل الأولى والتي عجزت الحكومات السابقة عن وضع حد لها، بل تفتشت وانتشرت أكثر مما كانت عليه، وحتى برنامجكم اكتفى بالتلميح إليها دون أن يصرح بها حقيقة.

4 - أمام التجاوزات والخروقات المتنوعة، التي تمارس تارة باسم القانون وأخرى عن طريق التخفي والتستر، يجب فتح كل طرق التظلم والطعون أمام المواطنين والتكفل بذلك عن طريق إحداث لجان متابعة تقتص عن طريق العدالة للمظلوم وتعاقب الجاني.

ثانيا - قطاع التربية: لم يعن برنامجكم بهذا القطاع إلا

دخول مدرسي موفق للجميع.
سيدي رئيس الحكومة، نظرا إلى الوقت القصير
المخصص للتدخلات أفتتح مداخلتني بانشغالات محلية.

1 - يعاني طلبة سيدي عيسى اكتظاظا لا نظير له، حيث
نجد أكثر من 50 تلميذا في القسم الواحد، ويتابع تلاميذ
سته (6) أقسام من التعليم الثانوي تدرسه في المتقن
مما يتسبب في تضييع الأساتذة للوقت في تنقلهم من
الثانوية إلى هذا المتقن. وعليه، نطالب بتسجيل إنجاز
ثانوية ثانية، وأنشد معالي وزير التربية ذلك.

2 - تعميم الاستفادة من منحة الجنوب لقطاع التربية في
مستوى ولاية المسيلة، إذ يتقاضاها الجميع ماعدا من هم
من بلديات: المسيلة وسيدي عيسى وعين الحجل.

قبل إبداء رأيي في برنامج الحكومة المعروض علينا
للمناقشة، والذي أعتبره امتدادا لتطبيق برنامج إعادة
الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، أود التعرض ولو
بإيجاز للوضع السائد حاليا في البلاد من جوانبه
المتعددة: السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية
والثقافية.

فيما يخص الجانب السياسي نرى أن الفترة الحالية
تميزت بغلق المجالين الإعلامي والسياسي أمام الأحزاب
الفاعلة في الساحة والمدافعة عن المصلحة العامة للشعب
وللوطن. وحتى نقول: إننا نعيش - فعلا - في دولة
القانون فلا بد من التفريق بين خدمة السلطة وخدمة الدولة
بمفهومها الواسع واحترام الدستور وعدم الدوس عليه
لاسيما المادة 17 منه.

سيدي الرئيس، لقد انتهى عهد القيادة المستهوية
للجماهير (الكاريزماتية) ونحن بحاجة إلى مشاركة في
القيادة، بمعنى أنه من غير الممكن أن ينفرد من يقودنا
بالرأي بل لابد من التنسيق بيننا.

أما فيما يتعلق باستعادة السلم والأمن إلى ربوع البلاد
فأتساءل: هل حقق الوثام المدني المبتغى المرجو منه

الاستقلالية، فهو ليس كغيره من المديرين الذين يتطلب
حضورهم الدائم للمجالس التنفيذية لأن ذلك يصبغه
بصبغة الإداري أكثر من صفة رجل التربية فتحجم
فاعليته ويقزم دوره.

وبصدد الحديث عن مدير التربية، بودي أن أسجل هذه
الملاحظة التي أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار: إن مدير
التربية في الغالب لا يعين في هذا المنصب إلا بعد
أقدمية قد تزيد أو تقل عن 30 سنة، لأسباب يعرفها
السيد الوزير وأهل الاختصاص، مما يعني أنه يكون قد
قارب الخمسين سنة على خلاف غيره من المديرين
التنفيذيين وينتج عن ذلك - وهذا هو بيت القصيد - عدم
استفادة مديري التربية من صندوق تقاعد الإطارات العليا
إلا القلة القليلة منهم إن لم أقل لا أحد. فيرجى، سيدي
الرئيس، أن يعاد النظر في هذا الموضوع بالذات.

أما فيما يخص اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة
التربوية، فيذكر من مصادر متنوعة أنها تنوي استيراد
بعض التجارب، كتجربة....

الرئيس: شكرا للسيد صحراوي خلواتي، وأحيل الكلمة
إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين،
والصلاة والسلام على رسوله الأمين الذي أدبه ربه فأحسن
تأديبه. وبعد،

قال الله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا
واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم
فأصبحتم بنعمته إخوانا".

أيها الجمع الكريم، أحييكم بتحية الإسلام بلسان أهل
الجنة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إخوة اليوم وغدا، وجزائرتنا هائلة اليوم وغدا.

الإصلاحات. وأسائل هنا: كيف يمكن أن يبقى في مناصب المسؤولية من كانوا وراء فشل الإصلاحات؟ بل في بعض الأحيان تتم ترقيةهم.

إن الطفرة النوعية والتحسين الملحوظ في مداخيلنا من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول قد جعلنا المواطنين، الذين يتطلعون إلى تحسين وضعيتهم المعيشية، يشعرون ببعض الارتياح، لكننا رغم ذلك لا نعلم كيفية توظيف هذه الأموال الإضافية التي تقدر بعشرة (10) ملايين دولار. هذه أموال الشعب ويفترض أن تستغل فيما ينفعه لا أن تبذر في عقد الملتقيات وفي السفريات بوفود كبيرة العدد تكلف الخزينة العمومية الكثير. وأذكر على سبيل المثال الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى كندا والتي كان فيها مرفوقا بوفد يفوق المائة (100) شخص، مما أربك سفيرنا هناك وكاد أن يغمى عليه.

والأبعد من ذلك أن الذي يزعم أن برنامجي الحكومتين السابقة والحالية هما برنامجاه يصرح في إحدى المؤسسات...

الرئيس: شكرا للسيد قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد طالب بلالي.

السيد طالب أحمد بلالي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الصحفيين،

الزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بداية بالشكر الجزيل إلى جميع المساهمين في هذا البرنامج من قريب أو بعيد. وبعد،

بوضع حد نهائي لأعمال العنف وزرع ثقافة المحبة والأخوة بين أبناء الشعب؟

صحيح أن قانون الوثام المدني قد حقق بعض الإيجابيات حيث نلاحظ تحسنا طفيفا باستتباب الأمن وعودة الطمأنينة إلى النفوس في مناطق عديدة من وطننا العزيز. لكن ذلك غير كاف حسب وجهة نظرنا، إذ لا بد أن يستكمل بخطوات أخرى - كما قلناه سابقا - كإصدار عفو شامل وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي والمظلومين، وبذلك تستعيد بلادنا عافيتها واستقرارها. وعندئذ علينا القول إننا نعيش في دولة القانون.

أما عن الذين استفادوا قانون الوثام المدني، والمهادنين الذين مسهم العفو الرئاسي فلا بد من إعادة إدماجهم من جديد في المجتمع واسترجاع كافة حقوقهم، من عمل وسكن وإلى غير ذلك...

وفيما يخص الجانب الاجتماعي، يعلم الجميع أن نسبة عالية من المواطنين يعيشون في مستوى أدنى من الفقر، وقد قدر عددهم بأربعة عشر (14) مليون شخص. وهذا نتيجة غلاء المعيشة الناجم عن البطالة والتسريح الجماعي للعمال من جراء السياسات المتعاقبة التي انتهجتها الحكومات السابقة والمفروضة من صندوق النقد الدولي، كتطبيق مخطط التصحيح الهيكلي.

وحتى برنامج حكومة السيد بن فليس، المعروف أو المفروض علينا، يقر بفشل السياسات السابقة حيث يشير بصريح العبارة إلى أنه تم القيام بمحاولات عديدة للإصلاح لكن دون الاستجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة، والتشغيل القار، والأمن الاقتصادي.

كما أشار برنامج الحكومة إلى أن الأعمال التي تم القيام بها مع المنظمات النقدية والمالية الدولية، لم توفر كل الشروط الضرورية لوضع منظومة للاستثمار ولاستحداث الثروات ومناصب الشغل بشكل دائم، ففشلت

تنقسم مداخلتني هذه إلى قسمين:

الركائز الأساسية المساعدة على ترقية الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار ورفع قيمة دولتنا بين الأمم وفرض هيبتها في الداخل والخارج.

- القسم الثاني: التنمية بمناطق الجنوب: أجدني في كل مرة مضطرا إلى الحديث عن مناطق الجنوب، إذ يدرك الجميع حجم المعاناة والفروق الكبيرة بين شمال البلاد وجنوبها، فالتوازن الجهوي وفك العزلة من الشعارات المرفوعة منذ أيام الحزب الواحد وإلى عهد التعددية أما تحقيقهما على أرض الواقع فما يزال أمرا بعيد المنال.

تمثل مناطق الجنوب نسبة 87٪ من مساحة الوطن، وولاية تمنراست وحدها تشكل ربع مساحة الوطن.

إن نسبة 70٪ من المياه في الوطن موجودة بالجنوب، و على سبيل المثال يوجد بدائرة عين صالح التابعة لولاية تمنراست أكبر خزان للماء في المغرب العربي كله.

إن الثروات المنجمية بهذه المناطق لا تقدر بثمن حتى أن معدل ما يستخرج من ذهب في إحدى جهات ولاية تمنراست يفوق المعدل العالمي. ونحن اليوم، كما صرح السيد رئيس الجمهورية، بصدد إبرام عقد تاريخي مع جنوب إفريقيا يمكن أن يكون فاتحة خير على إفريقيا كلها. وهذا فضلا عن الاكتشافات المتواصلة لحقول النفط والغاز في كثير من مناطق الجنوب.

وأذكر على سبيل المثال ما تقوم به بعض الشركات الأجنبية (كبريتش بتروليوم) والشركة الأمريكية. وقد اتحدت هاتان الشركتان وأصبحتا بذلك تشكلا ثلث شركة عالمية كبرى. والسؤال المطروح هو: ماذا استفادت هذه المناطق، ولاسيما الجنوب الكبير، في إطار التوازن الجهوي وفك العزلة؟ وما هو نصيبها في برنامج الحكومة؟

إن أهم شروط الاستثمار والدافع الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهي الهياكل القاعدية، تكاد تكون منعدمة تماما بهذه المناطق.

- القسم الأول: ملاحظات عامة ومتفرقة على البرنامج. -القسم الثاني: له علاقة بموضوع التنمية في مناطق الجنوب.

- القسم الأول: إن دعوة الحكومة في هذا المشروع إلى التكامل مع السلطات الدستورية وعلى رأسها البرلمان، ودعوتها الصريحة إلى التحاور والتشاور معه ستلقيان -بكل تأكيد - كل الدعم والترحاب. ولاشك أن ما يساعد البرلمان في مهمته الرقابية هو وجود خطة مضبوطة في هذا البرنامج تبرمج فيها الأهداف القريبة والبعيدة بوضوح وفق جدول زمني محدد. وهو ما لم نلمسه بوجه عام في هذا البرنامج.

إننا ندعم ما ورد في برنامج الحكومة من أنها ستسهر على تسهيل عمل الرقابة، الذي يقوم به مجلس المحاسبة، ولكن حبذا لو أن الأمر يبدأ من وضع هذا المشروع وبذلك تسهل عملية المراقبة على البرلمان وعلى مجلس المحاسبة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلقيت بارتياح ما ورد في برنامج الحكومة من دعوة إلى ترقية الوثام المدني، واعتبارها تحقيق السلم المدني ضرورة أساسية، ولكنها غير كافية - كما أوردته - لتحقيق التنمية الشاملة وبسط الاستقرار. وقد كان بإمكانها لو سارت على هذا المنوال أن تعالج من جميع الجوانب المشكلات التي يعانيها المجتمع. إلا أن هناك جانبين مهمين لم يولا العناية الكافية وهما الجانبان السياسي والإعلامي.

صحيح، لقد تطرق البرنامج إلى ضرورة استرجاع الثقة، وتحقيق دولة الحق والعدل والقانون، وإعادة الاعتبار إلى الجماعات المحلية، وتعزيز شفافية العمل الحكومي. وهو أمر نقول عنه كذلك إنه ضروري ولكنه ليس كافيا.

إن فسح المجالين السياسي والإعلامي يعتبر إحدى أهم

الجماعات ماتزال في السلطة الجزائرية. وكما يقال فإن نفس الأسباب تترتب عليها دائما نفس النتائج.

أعود إلى البرنامج المعروف علينا اليوم لأقدم بعض الملاحظات.

1 - إن الوثام المدني الذي ورد في هذا البرنامج فاشل . وهو أمر يعترف به الجميع اليوم.

2 - إن السعي وراء تحسين الخدمة العمومية مبادرة حسنة، لكن كيف يكون ذلك؟ ولصالح من ووكالة الأنباء الجزائرية أو مؤسسة التلفزة - على سبيل المثال - لا تعمل لصالح جميع المواطنين؟ وهذا ما أكده السيد رئيس الجمهورية نفسه عندما صرح أنه رئيس تحرير وسائل الإعلام الثقيلة التي تغلق أبوابها أمام المعارضة.

3 - يلاحظ إعادة فتح مراكز التكوين، لكن يظهر نسيان الآلاف والآلاف من الشباب الذين يعانون البطالة.

إن الشباب بحاجة إلى مناصب شغل حقيقية، فهم لا يحملون إلا بأستراليا أو كندا أو أمريكا. فعلى التفكير في هذه الشبيبة، التي تعد الثروة الأساسية للبلاد، بوضع سياسة حقيقية لإنشاء مناصب الشغل والعمل على تطبيقها. ولكن عوض ذلك يقترح علينا هذا البرنامج العكس، إذ لم يقترح في القطاع الاقتصادي إلا الخوصصة مما يؤدي حتما إلى غلق المؤسسات والتسريح الجماعي للعمال.

إن جبهة القوى الاشتراكية ليست ضد الخوصصة، بل ضد التبذير وتحطيم القطاعات الاقتصادية التي ضحى من أجلها أجيال من الجزائريين والجزائريات. ومثلما قاله البعض قبلنا، فإن جبهة القوى الاشتراكية مع اقتصاد اجتماعي للسوق لا مع مجتمع السوق.

4 - زيادة على الشغل، يعتبر السكن المشكل الكبير للجزائريين والجزائريات. وعند حديثي عن السكن فأنا أقصد السكن الاجتماعي. فأين برنامج الحكومة في هذا

فكيف يمكننا أن نتحدث عن ترقية الاستثمار وإيجاد مناصب الشغل في غياب هذه الهياكل؟ وكيف يمكننا التحدث عن واقع التربية والسياحة والتجارة؟ إلى غير ذلك من المشاكل التي تعانيها مناطق أقصى الجنوب هذه... قد يقال إن صندوق الجنوب كفيل بحل هذه المشاكل، لكننا نقول إن كثيرا من المشاريع الأساسية لبعث التنمية وفك العزلة عن هذه المناطق كان من المفروض أن تنجز من خلال مشاريع قطاعية تتولى الدولة التكفل بها لا عن طريق ما يمكن أن يتكرم به صندوق الجنوب وليته تكرم، وهذا بالنظر إلى التردد الكبير في طريقة استغلاله منذ تأسيسه إلى اليوم. ألا يمكن، في إطار التنمية المستدامة والمترابطة بين مختلف ولايات الجنوب التي يعنىها أمر هذا الصندوق، أن تقوم الحكومة بكل جدية وعزم، للانطلاق في إنجاز خطوط جديدة للسكك الحديدية...

الرئيس: شكرا للسيد بلالي، وأحيل الكلمة إلى السيد محند العربي بوقرموج.

السيد محند العربي بوقرموج: سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم، أزول فلاون.

منذ إجراء ما يسمى الانتخابات الرئاسية في 15 أفريل 1999 وفي فترة لا تزيد عن 18 شهرا، مر أمامنا ثلاثة رؤساء للحكومة هنا بالمجلس، وقدم إلينا في أقل من سنة برنامجان حكوميان للمصادقة عليهما.

جاء الأول كمخطط عمل للبرنامج الرئاسي والثاني كتطبيق لنفس البرنامج. وعليه فالسؤال المطروح هو: هل سيعرض برنامج ثالث في الأيام القادمة؟ أي هل سيتم عرض صياغة أخرى للبرنامج الرئاسي؟ هذا السؤال يجب طرحه، لأن كل أسباب الأزمة ما تزال موجودة ونفس

سيدي الرئيس،
لقد جاءت حكومتكم الموقرة في ظروف بدأت فيها الجزائر مرحلة جديدة وعهدا جديدا هو عهد ما بعد الإرهاب وعهد الاستقرار. نتمنى أن يكون هذا الاستقرار لصالح الشعب الجزائري، الذي وقف مع الوئام والمصالحة الوطنية اللذين يمثلان مسعى المخلصين الصادقين ومسعى رئيس الجمهورية، الذي نتمنى له كل التوفيق في جهوده لتحسين صورة الجزائر ودعم العلاقات الدولية وتمتينها.

إلا أن الذي نريده كذلك، باعتبارنا ممثلي الشعب، هو تحسين الحياة الاجتماعية وتوفير الشغل والسكن لهؤلاء المواطنين ولهذا الشعب الذي وقف مع الجزائر في جميع مراحلها الهامة والتاريخية، كما وقف مع أهم حدث تاريخي ألا وهو الوئام المدني.

سيدي الرئيس،
إن الشعب الجزائري ينتظر منكم ومن رئيس الجمهورية الكثير لإصلاح الحالة الاجتماعية، ورفع الأجور، وتحسين القدرة الشرائية، ومحاربة الحفرة، ومحاربة الرشوة التي ماتزال تعشعش في الإدارة والبنوك مما جعل الشباب الجزائريين والمستثمرين الجزائريين أو الأجانب يجدون عراقيل أمام تنفيذ مشاريعهم وتحقيق أهدافهم.

سيدي الرئيس، أود تقديم بعض الاستفسارات عن برنامج الحكومة أجملها فيما يأتي:

1 - ورد في الفقرة الثالثة من الجزء الأول المتعلق بدعم الوئام المدني وتعزيز دولة القانون ما يأتي: "... فإن دورا خاصا يلقي على عاتق منظومتنا التربوية الوطنية سيما في مجال ترقية التربية المدنية".

فهل هذا، سيدي الرئيس، تخلص من تعليم أبنائنا التربية الإسلامية في المدرسة؟

وفيما يخص دور المسجد والعلماء، لا بد أن ندعو كذلك إلى الحفاظ على العلماء.

الميدان؟ إنه - في الحقيقة - لم يقدم شيئا كبيرا ما عدا تقوية الإطار القانوني لتسيير وضعية عدم رضا المواطنين، الذين يطالبون ببناء عدد كبير من السكنات في أقرب الآجال.

وفي هذا الإطار، لا تسجل إلا تلبية نسبة 5٪ تقريبا من حاجة المواطنين في ميدان السكن الاجتماعي، مما يفسر عدم رضاهم في الشهور الأخيرة حسب كل البلديات عبر التراب الوطني.
سيدي الرئيس،

هذه بعض الملاحظات التي أردت إبداءها على برنامج الحكومة، هذا البرنامج الذي لا يحتوي على أرقام ولا على مواعيد. كما أنه لا يوضح كيفية استثمار مبلغ 12 مليار دولار المتوقع من بيع البترول الجزائري في حين طلب وزير التعليم ميزانية....

الرئيس: شكرا للسيد بوفرموح. وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة جبور.

السيد بوجمعة جبور: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

سيدي رئيس المجلس المحترم،
سيدي الرئيس الحكومة،
هنيئا لكم ولطاقمكم الحكومي بتحملكم هذه المسؤولية. كما أتمنى لكم النجاح في مهامكم النبيلة، فنجاحكم هو نجاح الجزائر والجزائريين.

سيدي الرئيس،
مهما كان البرنامج ومهما كانت أهدافه المسطرة، فإن نجاحه مرتبط بحسن التسيير وكفاءة الرجال المسؤولين في جميع المستويات، إن في المستوى المحلي أو الوطني. إلى جانب ذلك، سيدي الرئيس، يجب توفر النية الصادقة والإرادة السياسية الحقة لتحقيق الوعود وخدمة الوطن والمواطن. هذا المواطن الذي يتحمل دائما الأعباء، فهو الضحية الأولى لأي سياسة ولأي برنامج.

ملعب لإجراء المباريات، والمشكل مطروح على مستوى الاتحادية.

سيدي الرئيس،
أشكركم على إصغائكم، وفقكم الله لما يحبه الشعب الجزائري ويرضاه. والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد خليفة بن علي.

السيد خليفة بن علي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أيها الحضور الكرام جميعا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي بمهامهما الجديدة، متمنيا لهما كل التوفيق والساد.

من خلال تصفحنا برنامج الحكومة الجديدة الموجود بين أيدينا للمناقشة والإثراء، نلاحظ عليه نوعا من الشمولية. فنرجو أن يعرف تطبيقا ميدانيا فعالا، إذ نعلم أن جميع برامج الحكومات المتعاقبة لم تعرف تطبيقا ميدانيا إلا القلة القليلة منها. ونظرا إلى ضيق الوقت، سأطرق إلى المشاكل المحلية فقط.

ففيما يتعلق بولاية الشلف وبالنسبة إلى مجال التنمية الاقتصادية، تعاني بلدية بوقادير نقص الموارد خاصة بعد تحويل السوق الأسبوعية، التي كانت أهم مورد لجلب بعض المداخل للبلدية وللتقليل من البطالة، إلى ولاية أخرى. لهذا نطالب بالحاح بالتكفل بهذا المشكل بإرجاع السوق إلى مكانها السابق، خاصة أن بلدية بوقادير تتوسط ولايات الغرب والوسط.

كما تعاني بعض مناطق هذه البلدية وهي الهوارة والسبيعات والمجاهدية نقص الماء الصالح للشرب،

سيدي الرئيس، يوزع هذه الأيام -مجانا- شريط في المساجد يسب فيه العلماء والفقهاء وأئمتنا ومنهم -على سبيل المثال - أبو عبد السلام. فأين هي وزارة الشؤون الدينية من هذه الأشرطة والمناشير التي توزع أمام أعين الناس؟ بل إن هناك أئمة تلقوا ضربات في هذا الإطار.

2 - لم يشر البرنامج إلى إعادة النظر في قانون السكن وفي مراسيمه التنفيذية الخاصة بسلم التنقيط وتركيبه اللجنة الموزعة للسكنات ومدة الطعون، إذ توجد سكنات علقت قوائم المستفيدين منها وإلى حد الآن لم توزع، ومنها ما هي على هذه الحال منذ عام أو أكثر، فلا المواطن سكن ولا الدولة تدخلت. مما جعل هذه السكنات عرضة للإتلاف والسرقة، رغم ما صرفته الجزائر فيها من ملايين، فنراها بأعيننا تتلف وتسرق.

سيدي الرئيس، أرجو منكم أن تصدروا تعليمات واضحة للولاة ولرؤساء المجالس الولائية الذين يترأسون لجان الطعون، لنشر القوائم النهائية للمستفيدين مع احترام المقييس المنصوص عليها في قوانين الجمهورية.

3 - ما موقع السياحة في البرنامج؟ حيث لاحظنا مدنا ساحلية سياحية عديدة تنعدم فيها شروط النظافة والراحة، مع وجود إهمال كبير للطرق، وأذكر على سبيل المثال، منطقة (هنين) التلمسانية ومنطقة عبد المؤمن بن علي.

4 - ما مصير المؤسسات العمومية التي يمكن إنقاذها بفضل تضحيات عمالها؟ وأقترح هنا دعمها وتعزيزها بالمشاريع التنموية التابعة للدولة وتمديد مراحل دفع الديون.

أما فيما يخص التعليم، فإننا في الأسبوع الثاني من الدراسة ولم يلتحق المعلمون ببعض المؤسسات المدشنة.

أخيرا وفيما يتعلق بالرياضة أنقل انشغال الشباب الرياضي لعين تموشنت، الذي يعاني هذه الأيام انعدام

كما أن الحي الجديد (لألا عافية) ما يزال يفتقر إلى شبكة الإنارة، والمسألة معقدة قلة حيث تاه سكانه في تقديم الشكاوى إلى السلطات المحلية وكل واحد يدفع عنه المسؤولية، فلا البلدية استجابت ولا الشركة الوطنية للكهرباء والغاز قامت بما يلزم فعله والخاسر في كل هذا هو المواطن البسيط.

أما معاناة بلدية بن داود التابعة لدائرة غليزان إقليميا فلا مثيل لها، حيث يقطع سكانها يوميا ستة (6) كلم من أجل التزود بالماء الصالح للشرب من غليزان. ولا ندرى متى تتفطن السلطات المحلية لدراسة هذه القضية المهمة في حياة المواطن.

يمكن القول بوجه عام إن الوثام المدني قد تحقق وأعطى ثماره من ناحية الشكل فقط. أما جذور الإرهاب والعنف فماتزال موجودة في المجتمع، والبؤس والفقر والمعاناة اليومية والبطالة وانهيار القيم كلها عوامل تساعد على بروز مظاهر الانحراف في المجتمع.

فيما يخص التنمية الاقتصادية بهذه الولاية، كان من المقرر إنجاز مشروع مصنع المفاتيح والأقفال بدائرة مازونة لكنه حول إلى ولاية أخرى وهذا لأسباب نجهلها. ونحن نطالب بما يأتي:

- إنجاز هذا المصنع لما له من أهمية.
- تزويد بلديتي مازونة وسيدي محمد بن علي بالغاز الطبيعي.
- توقيف تشجيع رخص تجارة الخمر ومشاكلها.
- تزويد سكان بلدية بني زنتيس بالمياه الصالحة للشرب.
- إنجاز محطة لمعالجة المياه القذرة لتفادي استعمال هذه الأخيرة في سقي الخضار والفواكه وللمحافظة على البيئة بشكل عام، بمنطقتي وادي رهيو ومازونة.
- إنجاز سدود في كل من مديونة وبني زنتيس لسقي السهول وخاصة سهل قري ببلدية سيدي محمد بن علي.
- العناية بتشجيع إنتاج الحليب وذلك بتقديم القروض لمربي البقر.

والمشروع الخاص بتموين هذه المناطق بالماء متوقف بسبب نفاد الغلاف المالي المخصص له. لهذا نطلب إتمام هذا المشروع.

أما عن مجال السكن فتشكو هذه البلدية من قلة السكن الاجتماعي بالنظر إلى الحصة التي تمنح إياها مقارنة بالبلديات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة إلى السكن الريفي فهي لا تحظى بنفس الاهتمام في هذا المجال.

كما وعدت الحكومة خلال زيارة ميدانية بإنجاز جسر عابر للسكة الحديدية يربط بين شمال وجنوب البلدية، إذ يوجد حاليا ممر غير آمن يسبب اختناقا في حركة المرور.

وفيما يخص المدارس، فإن مدارس بوكعين وعيسى الصراندي وجلول مجاجي والدوايدية والباشرية، كلها بناءات جاهزة - كما سبق وأن تطرق إلى ذلك الإخوة - وهي في حالة غير صالحة للاستعمال حسب المختصين.

أما فيما يتعلق بالطرقات، فتعاني كل مناطق دائرة بوقادير العزلة لانعدام شبكة الطرقات. وعليه نطالب بتعبيد الطرقات الموجودة وبفك العزلة عن المناطق الريفية.

فيما يخص ولاية غليزان، فإن المفارقات فيها كثيرة ومتعددة وهي عبارة - أساسا - عن تراكمات منذ فترة الاستعمار إلى يومنا هذا، الأمر الذي شكل في المدينة - خاصة في المستوى العمراني - كتلا غير متجانسة وغير مترابطة فيما بينها. هذا عن النسيج العمراني بصفة عامة. أما من حيث تشكيل الأحياء داخل المدينة - خاصة مقر البلدية - فالأمر أدهى وأمر، فالأحياء الجديدة التي تقع على الأطراف تعاني البؤس والغبن وقلة الاهتمام بها من حيث توفير المرافق العامة وتعبيد الطرقات والربط بشبكة المياه وقنوات الصرف... إلخ. ومن بين هذه الأحياء أذكر: الزراعية، بعض الأجزاء السفلى من حي الشميريك، قرية بوشليل... إلخ.

أما مازونة القديمة، فنطالب بتحويل "المدرسة"، التي أنشئت منذ العهد العثماني، بمشروع معهد إسلامي، إلى تكوين الأئمة أو نحو ذلك.

كما نطلب ربط ثانوية (الإخوة ظريف) بشبكة (الأنترنت) بعد المرتبة الأولى التي تحصلت عليها في المستوى الوطني السنة الماضية بعد تحقيقها نسبة نجاح في شهادة البكالوريا بلغت 78٪ - وقد وعد السيد وزير التربية بذلك - وربط كذلك ثانوية مديونة التي حققت نسبة نجاح بلغت 73٪ وثانوية يلل بنسبة 71٪.

أما في قطاع الشبيبة والرياضة، فنرى ضرورة إدراج مشروع إنجاز مركب رياضي ببلدية مازونة لافتقارها إلى كل الهياكل الرياضية.

وفيما يخص العنصر البشري، أشير إلى ما يأتي:

- التكفل بضحايا الإرهاب.
- احترام حريات الأفراد الخاصة، خاصة منها اللحية والخمار في صور بطاقات التعريف.
- إن النزوح الريفي الناتج عن الإرهاب أدى إلى أزمة سكنية خانقة، خاصة ببلديتي عين طارق وعمي موسى، وإلى ارتفاع نسبة البطالة وانعدام ما يسمى المجتمع الريفي.

- إن شبكة الطرقات في بلدية يلل لم تعبد ولم تصلح منذ وجود هذه البلدية إلى حد اليوم حتى...

الرئيس: شكرا للسيد خليفة بن علي.

قد تكون المناقشة ليلا متعبة، لكن هذا لا يمنعنا من التفرقة بين مناقشة البرنامج المحلي ومناقشة البرنامج الوطني وأظن أننا بصدد مناقشة برنامج الحكومة، وإن كانت المقترحات التي تقدمت بها مهمة وبارك الله فيك، فبإمكانك تقديمها عند مناقشة الميزانية العامة للدولة. وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوعلاق.

- إنشاء شبكة لصرف المياه القذرة ببلديتي بني زنتيس ومديونة.

- إعادة بعث المنطقة الغابية بنواحي مازونة وسيدي محمد بن علي.

- إعادة تأهيل أشجار الحمضيات، خاصة بغليزان وورزان ويلل.

أما فيما يخص مجال الصحة والسكان، فنطلب تزويد مستشفى مازونة بالأطباء الأخصائيين وقد كشف وزير الصحة السابق عن هذه النقائص عند زيارته المستشفى. كما نلاحظ عدم توفر دوائر عمي موسى وعين طارق والرمكة على مستشفى ولا على أي طبيب مختص.

وفيما يتعلق بالطرقات، يجب فك العزلة عن مازونة وهذا بفتح الطريق الرابط بينها وورزان (8 كلم) لتفادي المنعرجات والمنحدرات، وكذا الطريق الرابط بينها وسيدي محمد بن علي ومديونة.

أما عن المنظومة التربوية فيجب العناية بها في الولاية عموما وذلك بإنشاء مركز جامعي، خاصة وأن الولاية قد برهنت على تفوقها في الحصول على شهادة البكالوريا في المستوى الوطني.

كما يجب ترقية النقل المدرسي للتخفيف من أعباء العائلات المعوزة، خاصة بالقطار وبني زنتيس ومديونة وورزان، حيث تعاني بلدية ورزان فقدان ثانوية مما جعل مشكل نقل التلاميذ منها إلى وادي رهيو يصعب بكثير إلى درجة أن كثيرا من هؤلاء - خاصة البنات منهم - توقفوا عن متابعة دراستهم الثانوية. ونظرا إلى غلاء تكاليف النقل وفراغ الجيب، نشجع المدرسة الداخلية.

ونطالب بربط ولاية غليزان بتيارات مرورا بعمي موسى وعين طارق ووادي ليلي.

فيما يتعلق بالثقافة، نلاحظ انعدام مكتبة بلدية مازونة، مدينة العلم والتاريخ.

ينبغي أن تحظى بكل العناية والدعم حتى تؤتي ثمارها وتخرجنا من دائرة السير نحو المجهول.

إن الاهتمام بقطاع العدالة بمفهومه المطلق هو ترجمة لشعار دولة الحق والعدل والقانون، وهو تأكيد على أن الحكم الراشد يبدأ من هنا، إذ لا يخفى على أحد أن أي نشاط أو سلوك إذا لم تحكمه ضوابط قانونية تحول إلى مجرد مهارات حتى لو كانت نوايا أصحابها حسنة.

السيد الرئيس،

إن مسار التغيير بهدف الإصلاح يعد - دون شك- شعار المرحلة ووسيلتها لتجسيد معاني الوثام. ولعل اللجان الوطنية المنصبة من فخامة رئيس الجمهورية هي إحدى الأدوات التي تعبر عن هذا المسعى الإيجابي. وفي انتظار نتائج أعمال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تجدر الإشارة إلى الطموحات التي يرمي إليها برنامج الحكومة، من تعميق ديمقراطية التعليم، وإصلاح البرامج مع دفع حركية البحث التربوي وتحسين ظروف العمل ورد الاعتبار إلى المؤسسات التربوية. إلا أن هذه الوصفة العلاجية، التي ترمي إلى بلوغ الهدف المنشود من أجل مدرسة عصرية وتنافسية، تبقى -في تصورنا- رهينة شروط هامة وأساسية.

وأولها هي العناية بالمعلم، هذا العنصر البشري الذي يعد حجر الزاوية في العملية التربوية من خلال تعزيز عملية التكوين وإيجاد شروط تحفيز البحث التربوي وتمكين المعلم من تقنيات العصر. وأتساءل هنا، أيتها السيدات، أيها السادة، هل يمكن أن يحلم هذا الرجل بالتحكم في تقنيات العصر وتسخيرها لفائدة أبنائنا؟ وهو يعاني ضنك العيش بأجرة زهيدة لا تكفي حتى لتسديد فاتورة الغاز والكهرباء، وهذا في حالة امتلاك هذا المسكين لسكن، أو قد تدفع في فندق أو في حمام، وأحيانا تدفع في المواصلات. ومع كل هذا لم يغادر الرجل الميدان، كما فعل البعض في قطاعات أخرى، ولم يتخل عن رسالته رغم كل ما تعرض له من تهديد وتخويف.

السيد مصطفى بوعلاف: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم .

يطيب لي بداية أن أهني السيد رئيس الحكومة وجميع الوزراء بشرف الثقة التي حظوا بها.

السيد الرئيس،

إن استقرار الواقع اليومي للجزائر والجزائريين منذ أكثر من عشرية يعطي ثمارا مرة على أكثر من صعيد، فلا الديمقراطية التي تغنى بها البعض تجسدت ولا التعددية التي اعتبرها البعض طوق النجاة أثمرت ولا الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار -كما قيل- أعاد الأمن والاستقرار. فرغم تعاقب الحكومات ظل واقع الجزائر يطبعه البؤس والحرمان إلى غاية 16 أفريل 1999، موعدا الانتخابات الرئاسية التي يتفق الجميع، أنصارا وخصوما، على أنها كانت نقطة انطلاق نحو استعادة الأمل. وما يؤكد هذه الحقيقة هو ما تجسد في 16 سبتمبر 1999، حيث أعلن الشعب مرة أخرى أنه مع مسعى رئيس الجمهورية لإيقاف نزيف الدم وتضميد الجراح وبالتالي توفير شروط الإقلاع الاقتصادي للبلاد.

وإذا كانت نتائج الوثام المدني اليوم ملموسة من الجميع فإن الأمل في تعزيز هذه النتائج ودعمها هو ما يبرز بوضوح في برنامج الحكومة المعروف علينا اليوم للمناقشة. لكن مساحة هذا التفاؤل تصطدم بكثير من السحب تتمثل في الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الشعب والضائقة التي تعرفها المؤسسات والمديونية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني .

السيد الرئيس،

من هذا المنطلق، فإن التغيير المنشود والمعلن في برنامج الحكومة هو -في تصورنا- خطوة نوعية جريئة

أشير إلى أن عدد المتدخلين في جلسة الغد 72 متدخلا زيادة على السادة رؤساء الكتل الذين يستفيدون من وقت خاص. وهذا ما يجعل عدد التدخلات المبرمجة في جلسة الغد في حدود 90 تدخلا بمعدل حصة النائب الواحد المحددة بسبع (7) دقائق.

لذا أرجو من السادة رؤساء الكتل ومن الزملاء أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار. وإذا كنا اليوم قد أنهينا أشغال هذه الجلسة في حدود الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين فستستمر الأشغال غدا - كما قال أحد الإخوة- إلى غاية الساعة السادسة والنصف صباحا.

ستنطلق الأشغال غدا في الساعة التاسعة والنصف صباحا، والمتدخلون الأوائل هم السادة: خوجة لرقم، رابح مهري، عبد الحميد سي عفيف، عباس مخاليف، عبد الرزاق مقري، نصر الدين شقلال، أحسن عريبي، عبد السلام علي راشدي، نور الدين فكايير، طارق ميرة، يخلف بوعيشي.

شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والأربعين ليلا.**

وإذا جاز لنا اليوم أن نقارن في مستوى محيطنا القريب فقط فإن النتيجة مؤلمة ومؤسفة؛ لأن أجرة المعلم الجزائري لا تكاد تذكر مقارنة بأجرة زميله المغربي أو التونسي. إن قائمة الغبن، أيها السادة، في حياة من كادوا أن يكونوا رسلا، طويلة جدا ويقتضي حصرها ساعات طوالا.

لهذا إذا أردنا فعلا أن نبني منظومة تربوية عصرية قوية وقادرة على مواجهة تحديات العولمة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وضعية المعلم وأن نعمل على تحسينها؛ لأن ذلك سيعود بالفائدة - حتما - على التلاميذ الذين يعتبرون عماد أية حركة تنموية وأية نهضة شاملة لأي مجتمع كان.

وإذا كان الحديث عن المنظومة التربوية في أطوارها الأولى يدفع إلى الخوف على المستقبل فإن الحديث عن قطاع التعليم العالي ومشكلاته وهمومه يتجاوز الخوف إلى اليأس، ذلك أن الجامعة في حياة الشعوب والأمم هي المنارة التي تضيء الدرب أمام الجميع ليتخلصوا من عقدهم واتكالهم، ويعتمدوا على ذواتهم في بناء نهضتهم الشاملة والأصلية التي تأخذ من الغير ولا تذوب فيه...

الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بوعلاق.

بهذا نكون قد أنهينا قائمة المسجلين الراغبين في التدخل في هذه الجلسة. نشكر كل من شارك وبقي معنا، ونتقدم بالشكر الخاص إلى كل الذين لم يشاركوا وبقوا معنا في القاعة.

**رقم الإيداع القانوني
99/ 1283**